

مظاهر فشل الدولة في أفريقيا: بالتطبيق على ليبيا

Manifestations of State Failure in Africa: Application to Libya

أحمد همام محمد

مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة اسيوط

المستخلص:

فشل الدولة بشكل عام هو ناتج للكثير من الظروف والعوامل التي أدت إلى عملية الفشل في إدارة موارد الدولة ومؤسساتها وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ولما كانت القارة الأفريقية أكثر دول العالم تعرضاً للفشل والهشاشة والضعف بفعل العديد من العوامل والظروف التي عانت منها هذه القارة من الاستعمار والنهب والإستغلال في الفترات الزمنية المختلفة حتى ما بعد الاستعمار وإستغلال القوى الكبرى لدول القارة الأفريقية بالتبعية والتدخل في شئونها الداخلية، ولعل أبرز مثال توضيحي على ما تعاني منه دول القارة الأفريقية من ويلات الفشل والضعف المؤسسي والأنهيار هو الدولة الليبية حيث ورثت الدولة الليبية من الاستعمار الضعف والهشاشة والحكم القائم على القبلية والعشائرية واستمر الوضع المتأزم حتى عشية إندلاع الأنتفاضة الليبية التي جلبت على الدولة الليبية العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، فالدولة الليبية منذ العهد السنوسي ومن بعده القذافي فقدت المؤسسية وبنيت على شخصية القائد الحاكم ولذا فقدت عدالة التوزيع القائم على القبلية والعشائرية المُقربة للقائد وذلك أنعكس على التقسيم الجغرافي للدولة الليبية مترامية الأطراف ما بين الشرق والغرب والجنوب، هذا التقسيم العبثي ساعد على المزيد من التوترات ما بعد الأنتفاضة الليبية في فبراير 2011 وساعد على التدخل الأقليمي والعالمي في شئون الدولة الليبية مما أدى إلى إنهيارها وفشل الدولة.

كلمات مفتاحية: فشل الدولة - القارة الأفريقية - العوامل الداخلية - العوامل الخارجية - الدولة الليبية.

Abstract:

The failed state in general is the result of many circumstances and factors that begin in the process of failing to manage accounts and meet the basic needs of citizens,

and since the African continent is the most vulnerable country in the world to fail, decline and weakness due to the factors and conditions that this continent has suffered from colonialism, looting and abuse in internal affairs, and internal affairs. Perhaps the most prominent illustrative example of what the African countries suffer from the scourge of failure, institutional weakness and collapse in the Libyan state, where inherited from colonialism weakness and fragility and governance based on tribalism and clanism. the Libyan state since the Sanusi era and after him Gaddafi lost the institutionalization and was built on the personality of the ruling leader, and therefore lost the justice of the distribution based on tribal and clan closeness to the leader, and this was reflected in the geographical division of the sprawling Libyan state between east, west and south. This absurd division contributed to more tensions after the Libyan uprising in February 2011 and helped the regional and global intervention in the affairs of the Libyan state, which led to its collapse and the failure of the state.

Keywords: Failed state – The African continent – internal factors – external factors- the Libyan state.

مقدمة :

تُعدّ دول القارة الأفريقية من أكثر دول العالم تأثراً بالأحداث والتغيرات العالمية وعادة ما يكون هذا التأثير سلبياً على أداء وقدرة هذه الدول، فمنذ حصول الدول الأفريقية على الاستقلال من الإستعمار التي عانت من ويلات وسيطرة نفوذه وإستغلاله لفترات طويلة من الزمن بالحد الذي جعل الدول الإستعمارية تنظر لدول القارة الأفريقية باعتبارها امتداد لها ولنفوذها مما أثّر على دول القارة الأفريقية حتى بعد الاستقلال من الإستعمار الغاشم ، وليأتي تحول جديد في النظام العالمي مما يؤثر سلباً على دول القارة الأفريقية وهي فترة الحرب الباردة وتدخل الدول الكبرى – الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي- في شئون دول القارة الأفريقية ونشب الفرقة والصراع ما بين المكونات السياسية أو الاجتماعية في الدولة الواحدة للقارة الأفريقية ونشوب الحروب الأهلية والصراعات الإثنية داخل الكثير من دول القارة الأفريقية بدعم من الدول الكبرى في زمن الحرب الباردة،

وحتى بعد إنتهاء الحرب الباردة وفي ظل التحولات العالمية خلقت الدول الإستعمارية سياسات إستعمارية جديدة للتدخل في دول القارة الأفريقية منها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، كل ذلك يوضح أن فشل دول القارة الأفريقية لم يكن وليد فترة زمنية قصيرة وإنما وليد من فترات زمنية بعيدة وهو فشل مُمنهج ومقصود من قبل الدول الكبرى في النظام الدولي في الفترات الزمنية المُختلفة، وكان التدخل في كل فترة زمنية يأتي بحجة بناء الدولة الأفريقية وبناء المؤسسات ، لذا تركز الدراسة على توضيح مظاهر فشل الدولة في القارة الأفريقية مطبقا ذلك على الدولة الليبية ما بعد 2011 وكيف أثرت الأحداث المتتالية للإنتفاضة الليبية على إنهيار الدولة الليبية من خلال عوامل داخلية وخارجية دعمت الفشل والإنهيار .

أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة في إنها تركز على مظاهر فشل الدول من حيث أبعاد الفهوم والمؤشرات والعوامل التي تساعد على فشل وإنهيار الدولة بشكل عام، وتتبع الأهمية العملية للدراسة في إنها تعمل على تطبيق مؤشرات فشل الدول على القارة الأفريقية من حيث الأسباب والمظاهر الخاصة بالفشل وتركز أيضا على الدولة الليبية كحالة تطبيقية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:-

- التعرف على مظاهر الدولة الفاشلة بشكل عام.
- التركيز على عوامل وأسباب فشل الدول في القارة الأفريقية.
- إستكشاف العوامل التي ساعدت على إنهيار وفشل الدولة الليبية.

المشكلة البحثية:

تسعى الدراسة للإجابة على سؤال بحثي رئيسي وهو:

ما هي مظاهر الدولة الفاشلة في القارة الأفريقية ؟ وما هي العوامل التي أدت إلى فشل الدولة الليبية؟

وينقسم السؤال البحثي الرئيسي لعدد من الأسئلة الفرعية منها:

- ما هية الدول الفاشلة؟
 - ما هي مظاهر فشل الدولة في القارة الافريقية؟
 - ما هي العوامل التي أدت إلى فشل الدولة الليبية؟
- الإجراءات المنهجية:**

في سعي الباحث للإجابة على المشكلة البحثية والأسئلة الفرعية وتحقيق أهداف الدراسة يستخدم الباحث منهج علاقة الدولة والمجتمع للتعرف على قدرة الدولة في القيام بوظائفها الأساسية وتحقيق الضبط الاجتماعي ومنهج المصلحة الوطنية وذلك من خلال تحديد الأدوار الخارجية في فشل الدول خاصة الدولة الليبية ومصالح هذه الأطراف الخارجية في التدخل وكذلك يستخدم الباحث منهج دراسة الحالة بالتطبيق على الدولة الليبية منذ 2011.

تقسيم الدراسة:

المحور الاول: الدولة الفاشلة: المفهوم والأبعاد والمؤشرات.

المحور الثاني: مظاهر فشل الدولة في القارة الأفريقية.

المحور الثالث: عوامل فشل الدولة الليبية منذ 2011.

أولاً: الدولة الفاشلة : المفهوم والأبعاد والمؤشرات

منذ زمن الحرب الباردة ونتيجة العديد من الأزمات التي تعاني منها الدول خاصة دول العالم النامي حديثة الاستقلال آنذاك، طرأ على هذه الدول العديد من الأزمات والتطورات المتعاقبة والمتباعدة التي أخذت تقلص من سلطاتها وتحد من أداء وكفاءة مؤسساتها، إلى درجة من الضعف افقدتها القدرة على النهوض بالوظائف والأدوار الجوهرية التي تضطلع بها، وباتت دول بأكملها مهددة بفعل تشابك تأثيرات الداخل والخارج، مع بروز تشكك في استمرار هذه الدول كمجتمعات متكاملة لها هوياتها الخاصة المتميزة خاصة بعد تزايد مطالب المواطنين بتوفير احتياجاتهم الأساسية وممارسة حقوقهم وحياتهم وتزايد الشعور لدى الكثير من مواطني هذه الدول بعدم قدرة الدولة على القيام بوظائفها مما ساهم في المزيد من حالات الأحتقان والتذمر في الكثير من الدول الامر الذي صاحبه

العديد من الأحداث المطالبة بالتغيير ونشوب الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والانقسامات السياسية والاجتماعية ودعم ذلك خصوصية الدولة الأفريقية¹.

هذه الأزمات والتطورات المتعاقبة بتباين أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الذي كشفته نهاية الحرب الباردة، قدمت إطارًا تفسيريًا جديدًا أفسح المجال أمام مجموعة واسعة من المؤشرات والتصنيفات والسمات متعددة الأبعاد للدول ومكانتها، بما في ذلك الضعيفة، والهشة، والفاشلة، والمنهارة، في محاولة لتحديد مشكلات لها أهميتها في بنية الدول².

برزت الدول الفاشلة بوضوح في السنوات الأخيرة من القرن العشرين كأولوية أساسية في المناقشات الدولية بشأن التنمية والأمن. ويُعدّ استخدام مصطلح الدولة الفاشلة من قبل المؤسسات التنموية الدولية وصناع القرار، أحد أهم تلك الاستخدامات، لما يضيفه من اهتمام عالمي بالدولة الموصوفة به³، ومن ثم يفتح باب التدخل الدولي لاحقًا بمستوياته المختلفة، كما أفضت التحولات الهائلة التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية، إلى إعادة النظر في بعض المسلمات النظرية، التي ارتبطت باستقرار الدولة في شكلها التقليدي، لاسيما في الدول النامية وتأثير عدم الاستقرار في هذه الدول على الامن العالمي.

1- تطور مفهوم الدولة الفاشلة :

مبدئيًا يمكن القول أن النقاشات الأكاديمية والسياسية التي أسست لفكرة وجود علاقة ارتباطية بين فشل الدولة، وبين بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، بهدف صياغة أو إنتاج مجموعة من المؤشرات، تساهم في تقييم أداء ومكانة الدول، وقدراتها على الوفاء بوظائفها الرئيسية، وقد جاءت نتيجة تراكم معرفي لدراسات عدة منذ ستينيات القرن العشرين، وذلك بالاقتراب من دراسة أوضاع الدول والنظم السياسية خاصة في الدول النامية التي خرجت من وطأة الاستعمار، عبر البحث في كيفية التعامل مع هذه الوحدات الناشئة، والتي تقتقد الكثير من مقومات الدولة الحديثة⁴. حيث ركزت الدراسات الأكاديمية في تلك الفترة، على الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض الدول، وإبراز نقاط الضعف البنوية الداخلية، التي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية⁵.

ومن هذا المفهوم، بدأ الاهتمام بالحكم على الدولة مرتبطاً بدراسات التنمية السياسية، التي سعت لتفسير عدم قدرة الدولة على قيادة المجتمع نحو التنمية الشاملة المستدامة، وهو ما أستمّر حتى بداية الثمانينيات مع التركيز

على البعد المؤسسي في الدول النامية⁶، حيث اعتبرت الأوساط الإنمائية، أنه غالبًا ما يعد البلد الذي يفتقر إلى سياسات إنمائية جيدة ومؤسسات قوية الأداء، بلدًا ضعيف القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية⁷.

وتأسيسًا على ذلك، برز اهتمام في تلك الفترة، بظواهر سياسية واجتماعية أكثر عمقًا، مثل شرعية الدولة، وقدرتها على إختراق المجتمع على نحو فعّال، وفعاليتها في الحفاظ على كل من الأمن الخارجي والداخلي، فلم تعد الدول وفقًا لهذا المنظور تواجه قيودًا من حيث الموارد والجدوى الاقتصادية، بل أنها أيضًا تتميز بأنظمة سياسية هشة أو مختلة وظيفيًا⁸.

وفي هذا الإطار، برز في الثمانينيات مفهوم الدولة الضعيفة Weak State كدلالة من جانب على عدم قدرة الدولة على ممارسة وظائفها، خاصة الأمن والعدالة والقانون، وفي جانب آخر على ضعفها في ممارسة الضبط الاجتماعي وإنفاذ سياساتها، ولكن بمنظور اجتماعي، كما طرحه جويل مجدال Joel Migdal، والذي يرجع سبب ضعف الدولة لأسباب هيكلية وبنوية، قد تكون جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية، بالإضافة لتعرضها للآزمات المؤقتة بشكل متكرر، وعلى فترات طويلة مما يُعجز الدولة عن تحقيق الضبط الاجتماعي⁹.

ولقد زاد النقاش حول أمراض العديد من بلدان ما بعد الاستعمار بنهاية الحرب الباردة - في أوائل التسعينيات من القرن الماضي - مع تصاعد الصراعات الداخلية، وحالة عدم الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم، والتي أصبحت واضحة المعالم، مع تراجع دعم الدول الغربية لهذه البلدان، والتي كان لها الأثر الأكبر في بقاء الأجهزة والمؤسسات الضعيفة والمختلة للأنظمة العسكرية، والديكتاتوريات، ودول الحزب الواحد التي هيمنت على المشهد السياسي فيها¹⁰. فضلًا عن موجة الديمقراطية التي اجتاحت الدول النامية في التسعينيات، وما أنتجته من حكومات جديدة، كافتحت من أجل مواكبة مطالب تحرير السوق وضغوط العولمة¹¹.

وعليه، بدأ انتشار أنواع جديدة من النزاعات المسلحة ساعدت على تفكك وإنهيار مؤسسات الدولة، وتدهور الظروف الأمنية والإنسانية التي أعقبتها، وهو ما يشير إلى تحدٍ جديد وغير معروف، صاغ عليه كل من جيرالد هيلمان وستيفن راتنر Helman and Ratner مصطلح الدولة الفاشلة، الذي نُشر في دورية السياسة الخارجية عام ١٩٩٢ بعنوان: إنقاذ الدول الفاشلة Saving Failed States، بحسبانها "الدولة غير القادرة تمامًا

على حماية نفسها، والقيام بدورها كوحدات مستقلة، كما أنها تتميز بالصراعات الداخلية، والإنهيار الحكومي، والتدهور الاقتصادي¹².

ومن هنا بدأ الترويج لمصطلح الدولة الفاشلة، لاسيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون هذا المفهوم لوصف حالة الفشل التي تكون فيها بعض الدول غير قادرة أو غير المستعدة لتعزيز التنمية، والتعامل مع وظائفها الأساسية خاصة الأمنية منها، الأمر الذي بدوره يقوّض شرعيتها. فضلاً عما يترتب على ذلك من عواقب سلبية تقع على المجتمع الدولي ككل، في مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية¹³، وزاد الاهتمام بالمفهوم أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 مما جعل الإدارة الأمريكية تتعامل مع الدول الفاشلة على إنها مصدر للتهديد الأمني والاستقرار على المستوى العالمي.

ومن هنا أخذ مصطلح الدولة الفاشلة في التوسع، ليشمل مجالات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وأمنية، أكثر عمقاً، ووظف خبراء السياسة والأكاديميون المفهوم لربط الأمن الدولي مع الاستقرار الداخلي، وتعزيز التنمية الاقتصادية¹⁴. حيث انطلقت النقاشات السياسية والأكاديمية، من افتراض أن الدولة الفاشلة تمثل خطراً يتوعد بقية العالم سياسياً، وتهدد الأمن الدولي وتنتشر الاضطراب لدي جيرانها، وتؤسس ملاذات آمنة مُحتملة لإرهابيين ذوي أجنداث عالمية¹⁵.

وعلى إثره، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، عن استراتيجية جديدة للأمن الوطني مفادها "أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض للتهديد بدرجة أكبر، ليس من أعدائها فحسب، ولكن من الدول الفاشلة التي تعد مصدر خطر على الأمن الدولي". وبناء على ذلك، تركزت الكثير من جهود الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، الرامية إلى بناء الدولة في شتى أنحاء العالم على بناء القطاع الأمني، ومؤسسات الدولة القسرية: الجيش، الشرطة، الخدمة المدنية، النظام القضائي.

بمعنى آخر، كانت توجهات العالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علامة فارقة في النهج الدولي تجاه فشل الدول، فقد تم استحضار المزيد من الاهتمام، والمزيد من المخاوف، والمزيد من الأبحاث، في محاولة لفهم المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تجلبها الدول الفاشلة.

2- تعريف الدولة الفاشلة:

يعد أحد التعريفات البارزة لفشل الدولة، هو ذلك الذي وضعته وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة DFID وبحسب تعريفها، فإن الدولة الفاشلة هي تلك الدول التي لا تستطيع أو لا تقوم فيها الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية لغالبية شعبها، بما في ذلك الفقراء. وتتمثل أهم وظائف الدولة في: الحد من الفقر، والسيطرة الإقليمية، والأمن، والقدرة على إدارة الموارد، وتقديم الخدمات الأساسية¹⁶.

يقدم التعريف السابق أربع فئات عريضة من السمات الإرشادية للدول الفاشلة وهي: ضمان سلطة الدولة للسلامة والأمن، وسلطة سياسية فعالة، والإدارة الاقتصادية، والقدرة الإدارية على تقديم الخدمات والمنافع العامة. ويتم تصنيف كل منها من حيث القدرة أو الرغبة الحكومية في توفيرها. وبمقارنة هذه الوظائف الأساسية، التي حددها التعريف، مع التسلسل الهرمي المعياري للسلع السياسية - كما حددها روبرت روتبرج Robert Rotberg - نجد أن الأمن في أعلى التسلسل الهرمي المعياري للسلع السياسية، حيث يجب توفير الأمن قبل أن تكون هناك حريات أساسية أو المشاركة في الحكومة. وبالتالي، فقد تم وضع الديمقراطية في المرتبة الثانية في هذا التسلسل الهرمي المعياري، وقبل سلع أخرى مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية¹⁷.

وبالمثل، يقدم البنك الدولي تعريفاً مختلفاً بشكل كبير لفشل الدولة¹⁸، والذي يستخدم على نطاق واسع، وطبقاً للتعريف الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل تحت الضغط LICUS، يحدد البنك الدولي World Bank الدول الفاشلة، من خلال نتائج مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA ووفقاً للمؤشر، تتشارك الدول الفشل في جانبي: الأول، السياسات والمؤسسات الضعيفة، مما يجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها، والسيطرة على الفساد، وافتقارها للحكم الرشيد، والثاني، أنها تواجه مخاطر الصراع وعدم الاستقرار السياسي.

إلى جانب ما سبق، هناك تعريف آخر لفشل الدولة يقدمه صندوق السلام Fund For Peace، ينص على أن "الدولة تفشل عندما تفقد حكومتها السيطرة المادية على أراضيها، أو تقتصر إلى احتكار الاستخدام المشروع للقوة". وتشمل الأعراض الأخرى لفشل الدولة: تآكل السلطة بعدم القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة، وعدم القدرة على تقديم خدمات عامة معقولة، وفقدان القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي¹⁹.

وأخيراً، يوضح تقرير فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار PITF أن "فشل الدولة يشير إلى الانهيار الكامل أو الجزئي لسلطة الدولة، حيث تتميز الدول الفاشلة بحكومات ذات قدرة سياسية محدودة لفرض سيادة القانون" حيث تصف فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي PITF، أربعة أنواع من أحداث الصراع التي يمكن أن تدفع الدولة الهشة إلى الفشل: الصراعات الثورية، والصراعات العرقية، والتغييرات السلبية للنظام الحاكم، وعمليات الإبادة الجماعية والسياسية²⁰.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف مؤشرات الدولة الفاشلة، على أنها تجميع - بأوزان نسبية تقديرية معينة - لمؤشرات وبيانات أولية ترتيبية، بشأن المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، المتسببة في ظاهرة فشل الدولة، أو رقمية حول أبعاد المفهوم التأسيسية والثانوية، سواء في الماضي أو الحاضر أو حتى التوقعات المستقبلية له. وتُمثل المؤشرات محاولة لتبسيط بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها، من خلال عرض البيانات والمعلومات وتصنيفها، والتعبير عنها في صورة رقمية أو ترتيبية معينة.

3- المداخل المختلفة لقياس الدولة الفاشلة:

نظراً لأن مصطلح الدولة الفاشلة أصبح أكثر ترسُّخاً في خطاب التنمية، كان هناك اهتمام متزايد من قبل الخبراء الأكاديميين والعاملين في مجال التنمية بتحديد البلدان الفاشلة، الأمر الذي تطلب بدوره شكلاً من أشكال التقييم الكمي لفشل الدولة. واستجابة لهذه الحاجة، ظهر عدد من الأدوات والنماذج التحليلية، في محاولة لتفعيل المفهوم، وقياس الأبعاد التأسيسية المختلفة لفشل الدولة.

قدم كارمنت، وآخرون تعريفاً لفشل الدولة، استناداً إلى الافتراض القائل بأن "وجود أو عدم وجود حكومة فاعلة هو ما يميز الدول الهشة عن الدول الفاشلة"، حيث يتم قياس الدولة الفاشلة هنا وفقاً للقدرات والممارسات الفعلية للدولة في القيام بوظائفها الأساسية، والتي تختلف عن صورتها المثالية²¹. ويرى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية تعكس وظائف الدولة والمهام المنوطة بها وهي تتمثل في الآتي: -

- أ- **السلطة:** تشير إلى قدرة الدولة على سن التشريعات الملزمة لسكانها، ولتوفير بيئة مستقرة وآمنة.
- ب- **الشرعية:** تعكس قدرة الدولة في ضمان الولاء الشعبي للنظام الحاكم، والدعم المحلي المساند لتشريعات وسياسات تلك الحكومة.
- ج- **القدرة:** تشير إلى كفاءة الدولة في حشد الموارد العامة، لتحقيق التنمية.

ويستند تحديد هذه الأبعاد الثلاثة على محددات قوة الدولة، كما حددها الأمريكي المتخصص في الصراع السياسي تيد روبرت جور Ted Robert Gurr، في كتابه: لماذا يتمرد البشر Why Men Rebel، الصادر عام 1987²².

من واقع التراكم العلمي في محاولات تحديد وقياس أبعاد الدولة الفاشلة، تبدو المسألة وكأنها سهلة للغاية عن طريق التفكير بإدخال عناصر عديدة وفي كل المجالات. ولكن الواقع العملي يكشف أن هناك صعوبات جمة عند التطبيق نظرًا إلى المعضلة الكبرى في محاولة ترجمة هذه الأبعاد إلى مؤشرات إجرائية يمكن الاستدلال عليها كميًا، وتبدو المسألة آنذاك وكأنها نوع من الوجهة العملية، فضلًا عن أن ما يمكن طرحه من أبعاد قد يصعب توافر معلومات بشأنها، وبخاصة أن المسألة تتجاوز الأبعاد المعروفة والمتداولة التي يسهل التحقق منها كميًا. كما إنه تم رصد العديد من الخلافات العملية حول أهمية الأبعاد المستخدمة في قياس الدولة الفاشلة، وحول قابلية بعضها للقياس الكمي، وحول الأوزان النسبية لكل مؤشر فرعي أو رئيسي²³.

في هذا السياق، يتطلب تحديد الدولة الفاشلة، النظر في دور الدولة في المجتمع، حيث أن التركيز على الدولة - كوحدة تحليل رئيسية - يساعد في تحديد مصادر الفشل التي تلحق بها، فضلًا عن أنه لا يقلل من مقدار تأثير الفواعل الأخرى في المجتمع.

المحور الثاني: طبيعة الدولة الفاشلة في أفريقيا

يشير فحص المسار السياسي للدول الأفريقية منذ نهاية الفترة الإستعمارية إلى أنه بحلول التسعينيات كان مصطلح "دولة ما بعد الاستعمار" لا يزال مُستخدمًا على نطاق واسع في النقاشات والأدبيات السياسية والأكاديمية. وقد أكتسب هذا المصطلح انتشارًا واسعًا بعد فترة وجيزة من الاستقلال، إعترا فًا باستمرار السياسات والممارسات الروتينية للدولة الاستعمارية في الدول الإفريقية الناشئة، والتي كانت بمثابة منصة لشكل أكثر طموحًا من الاحتكار السياسي، والتي كان خطابها السائد هو التنمية. وعليه، تحول إرث الدولة الاستعمارية إلى أوتوقراطية موروثية تدهورت إلى أزمة بحلول الثمانينيات، مما تسبب في ضغوط خارجية وداخلية لإعادة تشكيل الدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية. بيد أن التآكل الخطير للعديد من الدول الأفريقية بحلول التسعينيات حدّ من فعالية الإصلاح، وفتح الباب لشبكة معقدة من الصراعات الأهلية. علاوة على ذلك، كان هناك بروز مُتجدد للسياسات غير الرسمية، حيث تكيفت المجتمعات المحلية مع تضاؤل حضور الدولة وضعف قدرتها على تقديم الخدمات.

1- مراحل تطور الدولة في أفريقيا:-

ويمكن نظرياً رصد ثلاث مراحل أساسية لتطور الدولة في إفريقيا، منذ إعلان الاستقلال السياسي وتصفية الاستعمار²⁴ :

المرحلة الاولى: المرحلة المبكرة التي تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، فقد تم تأسيس نظم ليبرالية في معظم الدول الإفريقية لتسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين، واتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال الوطني التي شهدتها إفريقيا في الستينيات بالتفاؤل المفرط والشعور بالحماس من أجل الانطلاقة التنموية الإفريقية، ولا يخفي أن المناظرة الإفريقية خلال هذه المرحلة سيطر عليها جملة من القضايا العامة، لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة الوطنية وطبيعة النظام السياسي الأمثل وأيديولوجية تحقيق التنمية السياسية.

المرحلة الثانية: التي تمتد من منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، فإنها اتسمت بثلاث ملامح هي: التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية التي تبنتها الدول الإفريقية بعد الاستقلال والتحول نحو تبني نظام الحزب الواحد، وقيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية، وعدم وجود أنظمة إنتخابية تنافسية في بعض الدول سواء تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي مثل (موريشيوس وبوتسوانا وغامبيا) أو في بعض دول الحزب الواحد مثل: كينيا وتنزانيا.

المرحلة الثالثة - التي بدأت منذ عام ١٩٨٩ - بحدوث تحولات ملموسة في الدول الإفريقية، إذ تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة من التحول نحو الديمقراطية سادت معظم أرجاء القارة حتى أطلق عليها "التحرر الثاني" لأفريقيا. ويلاحظ أن الضغوط الدولية التي صاحبت التحولات في النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة - فضلاً عن الضغوط الداخلية الناجمة عن الأحتجاجات الشعبية ونخب المعارضة، وجماعات المجتمع المدني - قد أسهمت جميعها في حدوث هذا التحول. كما وقد شهدت تراجع فكرة التنمية السياسية ليحل محلها المشروعية السياسية والتكيف الهيكلي من المؤسسات المالية الدولية.

ركزت الأتجاهات الفكرية التي سيطرت على دراسة الدولة في إفريقيا، حتى أواخر الثمانينيات، على قضايا بعينها؛ والتي اعتبرت محاور أساسية للدولة الإفريقية، ومن ذلك: نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته وأنماطه

ووظائفه، والنخب الحاكمة ودورها الوظيفي في عملية بناء الدولة الوطنية، والدور السياسي للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسي، والصراعات²⁵

علاوة على ذلك، مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول محورية في تاريخ الدولة الأفريقية، فقد تزامنت مع تفكك الشبكات السياسية التقليدية بين النخب الحاكمة الأفارقة وأجهزة صناعة القرار في القوى الاستعمارية السابقة، والتي ساعدت على إدارة الإنقسات الداخلية والسياسية عبر توظيف العنف السياسي وتقييد الحريات السياسية، مع الدفع بمستوي رفاة هش وتنمية اقتصادية أكثر انكشافيه، تُرجمت في الأدبيات الأكاديمية بمصطلحات متباينة مثل: الدولة الضعيفة، والدولة الفاشلة، والدولة المنهارة. وبالرغم من اختلاف المعاني فكلمها تعكس معدلات من الصراع والتدهور الاقتصادي على درجات متباينة من الشدة.

وقد كان إنهاء النظام الصومالي بمثابة الإعلان الضمني عن إندلاع موجة العنف التي اجتاحت العديد من دول القارة لما يقرب من عقد كامل. تتباين خلفيات هذه التداعيات الأمنية بين عوامل ذات صلة بتطور بناء الدولة الوطنية وأخرى ذات صلة بطبيعة المجتمعات في أفريقيا، ولكن تصدر البُعد الاقتصادي والأمني النقاشات والأدبيات الأكاديمية خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لثلاثة أسباب²⁶: أولاً، لأن الاقتصاد بمثابة الجانب المادي للسيادة في الدولة الأفريقية، ثانياً، وربما هو السبب الأهم، محورية الوظيفة التوزيعية في قلب معادلة بناء الدولة، وبقائها واستمرارها. ثالثاً، تطور الاتجاهات الفكرية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي سيطرت عليها الهواجس الأمنية، فقد أُعيدَ الارتباط مرة أخرى، كما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، بين الأمن والتنمية. فثمة افتراض مفاده أن أمن الدول الغنية المُتقدمة مُهدد من قبل تخلف الدولة الفقيرة الفاشلة.

2- الملامح والتجليات العامة لفشل الدولة في أفريقيا:

يسود إعتقاد جازم في الكثير من الأدبيات والنقاشات الأكاديمية بأن الدولة في أفريقيا تعيش أزمة هيكلية متعددة الجوانب والأبعاد، إذ لا ينكر أحد بالقطع معاناة الغالبية العظمى من المواطنين الأفارقة، ومسألة عجز كثير من البلدان عن تلبية احتياجاتها المحلية، وغيرها من الصراعات الأهلية والانقلابات العسكرية إلى ما شكّل ذلك من كوارث دفعت الباحثون إلى القول بأن أزمة الدولة في أفريقيا مستعصية عن الحل، وأن لا بد من الاعتماد على الخارج للخروج من هذه الأزمات المستعصية. وهنا تدخلت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي وفرضت نمطاً آخر للخروج من أزمة إفريقيا المستعصية، وقد أطلق على هذا الإطار البديل أسم برامج التكيف الهيكلي الذي تضمن جملة من السياسات والإصلاحات في جميع المجالات.

في المقابل، كان هناك إجماع آخر على أنه من الضروري فصل البلدان الإفريقية عن النمط القديم لنموذج الحكم ما بعد الاستعمار الذي يستتبع أنظمة حكم دكتاتورية فاسدة وغير فعالة من طرف واحد. واعتبر إتمام هذا المسار ضرورياً من أجل النهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية. وقد تم الحكم على الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول بأنها تعمل في ظل ظروف حرجة، بما في ذلك الشرعية السياسية المشكوك فيها، والإدارة الاقتصادية المعيبة التي أدت إلى سلسلة من الديون الخارجة عن السيطرة. في حين واصلت العديد من البلدان الأفريقية في الاعتماد على أشكال الحكم المركزية والشخصية، كما وقع البعض الآخر في نمط غير مقبول من ارتفاع مستوى الفساد، فضلاً عن عمليات صناعة القرار السياسي التي كانت تتخذ على أساس عرقي، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان²⁷.

3- أسباب ومحركات فشل الدولة في إفريقيا:

إن مراحل تطور الدولة الفاشلة في أفريقيا ليست مجموعة بسيطة من الأسباب والنتائج أو نتيجة لعامل واحد. بل إنها تتأثر بالتفاعل بين مجموعة من المخاطر والضغوط والآليات التراكمية الفعالة والفرص السانحة ونتائجها المشتركة والتي تؤثر في أداء أجهزة الدولة وشرعيتها. وتتبع مؤسسات الدولة الحالية من الجذور التاريخية لتكوين الدولة وتفاعلها مع غيرها من الظروف.

بهذا المعنى تعاني الدول في أفريقيا من مشكلات عدة انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرارها وتغيرها بشكل مستمر ودائم، ويمكن في هذا السياق أن نميز بين عدد من المستويات التي شكلت المحركات والأسباب الداخلية لفشل الدولة في أفريقيا:

أ- التغيير العنيف للقيادة السياسية، سواء من خلال الانقلابات أو التدخل العسكري.

لقد ورث غالبية القادة في أفريقيا جهاز الدولة الاستعمارية واستخدموه بشكل حاسم لتحقيق أهدافهم الخاصة. ففي نهاية الثمانينيات، كان نظام الحزب الواحد هو السائد في معظم الدول الأفريقية باستثناء عدد قليل من البلدان مثل السنغال وبوتسوانا. كما حلت الديكتاتوريات العسكرية محل الأنظمة المدنية، وعلقت الدساتير، وحُظرت جميع الأنشطة السياسية في العديد من البلدان. بمعنى آخر، كانت الدولة الأفريقية، التي تواجه أيضاً أزمة اقتصادية،

نظامًا أساسيًا للقمع السياسي والمؤسسي. وفي المقابل، ونتيجة لكل ما سبق ذكره، هناك جماعات مسلحة منظمة في صراع مفتوح مع الحكومة المركزية بسبب الاحتكار السياسي وسوء التوزيع للموارد في الدولة²⁸.

وبالنسبة إلى التغيير العنيف للقيادة السياسية، فقد شهدت بعض الدول الإفريقية (٢٦) حالة تم تغيير القيادة السياسية فيها بشكل عنيف خلال الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٢، ولعل ذلك يعكس خطورة عملية تداول السلطة، وإشكالية الخلافات السياسية في الدول الإفريقية²⁹.

ويشكل الفساد السياسي أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن تفشي ظاهره العنف السياسي في أفريقيا، حيث أدى الفساد، الذي تجلي في تبديد الأموال العامة، وفي تدهور عمليات التنمية بالقارة. حيث تم إدارة موارد إفريقيا بشكل سلبي على مر العقود التي تلت الاستقلال، وهو ما أثار الشعوب ضد النخب الحاكمة، وكانت النتيجة صراعات لا تنتهي في أغلب الدول الإفريقية³⁰.

ب- الصراعات الإثنية والعرقية، وخاصة بين الجماعات العرقية والإثنية الرئيسية.

تشهد دول القارة تباينًا عرقيًا واختلافًا إثنيًا واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية بين هذه الجماعات المتميزة³¹.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعددية الإثنية بحد ذاتها ليست سببًا كافيًا لإندلاع الصراعات المسلحة بين الجماعات المختلفة المكونة للدولة، ولكن الحرمان والتهميش والمظالم الاجتماعية الممارسة ضد هذه الجماعات أو بعضها، سواء تعلق الأمر بتقاسم الثروة أو السلطة، يرفع من احتمالات الصراع العنيف في أفريقيا، ففي دول مثل ليبيريا وسيراليون وروندا تم احتكار السلطة السياسية والامتيازات المرتبطة بها من قبل جماعة واحدة، وادي عدم المساواة في الوصول إلى السلطة إلى تمييز مماثل في الاستفادة من الفرص والموارد الاقتصادية، وبالتالي مزيد من التمييز في الوصول إلى التعليم والمطالب الاجتماعية (كما هو الحال في بوروندي)، ويلعب ذلك دورًا رئيسيًا في تكريس عدم المساواة، وتقسيم المجتمع إلى فئتين، يؤدي التفاوت المتزايد بينهما غالبًا إلى تفشي الصراع.

وثمة عدة ملاحظات أساسية تُعد مقدمات ضرورية لتفهم ظاهرة الصراع الإثني في إفريقيا³²: الأولى، أن الدول الإفريقية تشهد إنقسامات إثنية وعرقية وقبلية متنوعة، وتتباين هذه المجموعات ثقافيًا واجتماعيًا، وقد تمتلك

هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الإلتناء إلى الهوية الوطنية، وهو ما يدعم قناعاتها بالاستقلال والتمايز العرقي.

الثانية، أن هذه الإنقسامات تتسم في كثير من الأحيان بمستويات عالية من العنف والتسييس، وكما هو الحال في جنوب السودان، وإثيوبيا، والصومال.

الثالثة، أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين على نحو مكثف، ويزداد الانشقاق بين هاتين الجماعتين، بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة، ولا يصبح مستغرباً حرمان الأفراد خارج الجماعة الإثنية من الوظائف والخدمات العامة، وحتى ممارسة العنف ضدهم، وهو ما يؤكد تاريخ الصراعات في أوغندا وإثيوبيا.

ت- الصراعات الأهلية والمحاولات الإنفصالية:

أدى انتشار الصراعات الأهلية في أفريقيا خلال فترة التسعينيات بمثابة إعلان لفشل الدول في القيام بوظائفها الأساسية وعلى رأسها الأمن. حيث استمرت الصراعات الأهلية لفترة طويلة حتى في ظل غياب الدعم الشعبي للمتمردين. وعلى إثرها، عانى أكثر من ربع الدول الأفريقية من صراع داخلي مسلح خلال عقد التسعينيات، وربع آخر واجه أزمات واضطرابات سياسية مطولة.

وعليه، أفضت عمليات الأقتتال المسلح داخل حدود كثير من الدول الإفريقية إلى تكريس حدة عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ومن أبرز هذه الصراعات خطورة، الصراعات الأهلية في جنوب السودان والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في أوغندا، وكذلك العداوات ذات التعامل الحركي العنيف في إثيوبيا³³.

ث- الهشاشة الاقتصادية وسياسات التهميش والإفقار:

لقد طرحت برامج وسياسات التكيف الهيكلي في أفريقيا على نطاق واسع أوائل الثمانينات وذلك بعد أن عانت الاقتصادات الأفريقية من أزمات طاحنه. ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمات على الأنخفاض المتسارع في معدلات النمو والإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية، وإنما امتدت لتشمل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الديون، وتردي البنية الأساسية، وانخفاض الدخل الحقيقي لكل فرد، وذلك بالإضافة إلى مظاهر أخرى. وقد هدفت

برامج الإصلاح الاقتصادي التي طرحت تحت ضغط الجهات المانحة، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأفريقية، وإعادة هيكلة أساس التراكم الرأسمالي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. بيد أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلي ليست قاصره على الاقتصاد فقط، وإنما تشمل قطاعات المجتمع، الأمر الذي جعلها موضوع جدل نظري واسع النطاق، كما أنها تمثل مدخل لدراسة النظم السياسية الأفريقية ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الإنجاز والتنمية³⁴.

وبالتالي ارتبط تطور الدولة الفاشلة في أفريقيا عبر الزمن بعوامل اقتصادية خارجية وداخلية، تستطيع عن طريق اقحام نفسها في الإطار المؤسسي أن تزيد من فشل الدولة. وقد أدى ذلك إلى الدفع بمؤسسات الدولة إلى دوامة نزوليه تعرض قدرات الدولة للخطر بشكل تدريجي.

المحور الثالث: مظاهر فشل الدولة في ليبيا

شهدت ليبيا - منذ إنتفاضة الـ 17 فبراير 2011 التي أطاحت بالقدافي بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول أخرى - تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف بـ"الفاشلة"، ولا سيما مع تزايد الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وتعددها على أراضيها؛ ففي الوقت الذي كان فيه مأمولا - مع سقوط نظام القذافي وتدخل المجتمع الدولي - لفرض عملية إنتقال سلمي للسلطة، أظهرت تطورات الأحداث حقيقة مرة مفادها أن بوفاة العقيد الليبي تهاوت الدولة بكل أجهزتها لأنها بُنيت على شخص القذافي³⁵.

وعقب مقتل القذافي في أكتوبر 2011، تولى المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق "مصطفى عبد الجليل" حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أغسطس 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات³⁶ بإشراف أممي أفرز "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، مع الاعتراف بمجلس النواب المنتخب الذي أُعتمد من معظم القوى الدولية والموافقة عليه في 6 أبريل 2016.

ولكن سرعان ما عادت الإنقسامات والصراعات الداخلية لتعصف بوحدة الصف الليبي، ولا سيما بعد إتضاح إتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد أنتهت صلاحيته بعد إنتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه أنتهت ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم في التحرك عسكرياً لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن.

ولتعميق الفهم بطبيعة الصراع والأزمة الليبية، يتعين بداية توضيح خارطة الفاعلين، والتحالفات المتصارعة، وأهداف كل منها ودور التقارب والتباعد في ما بينها. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، حسب ما يلي³⁷:

1. مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها):

مركزها طرابلس، وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من إتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج. وتضم مجموعات مسلحة وميليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها الآخر موالٍ لها، وترتبط هذه المجموعات بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية، خصوصاً قطر وتركيا³⁸.

2. مجموعة شرق ليبيا (طبرق):

يشكل "الجيش الوطني الليبي" الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة، ويقوده المشير خليفة حفتر، تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، ويسيطر فعلياً على معظم مناطق الشرق الليبي، كما استطاع في الأشهر الأولى من عام 2019 مد نفوذه إلى بعض مناطق الجنوب والغرب، بتفاهات وتوافقات قبلية أحياناً³⁹ وبمواجهات مسلحة أحياناً أخرى⁴⁰. وتحظى هذه المجموعة التي ترفع شعار مكافحة الإرهاب بدعم قوى إقليمية منها مصر والإمارات، وقوى دولية منها فرنسا وروسيا.

3. أطراف شبه محايدة:

لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تتحاز لأي من الشرق أو الغرب؛ وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا. ومن خارج ليبيا الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا⁴¹، ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، وتحفظ هذه المجموعة من الدول بعلاقات متوازنة مع كل أطراف الملف الليبي، سواء المتحاربة حالياً داخل ليبيا أو الدول الخارجية متعارضة المصالح⁴²

وفي حقيقة الأمر يرجع الوضع المتأزم في الأراضي الليبية لعدد من الأسباب الداخلية والخارجية منها:

1. تهميش المؤسسة العسكرية الليبية وإحلال ميلشيات عائلية محلها:

على الرغم من مجيء القذافي من خلفية عسكرية، وقيادته للإنتقال العسكري 1969 مطيحاً بالسنوسي إلا أنه سعى أن يكون الجيش في أضعف الحالات، وتحت رقابته الخاصة، وقام باستحداث نمط الكتائب، ومن أبرزها كتائب خميس القذافي، والذي تخرج من الأكاديمية الليبية العسكرية، وحصل على تدريب في موسكو، وكان يحرص على أن يكون تسليحها على أعلى مستوى ممكن عن نظيره في الجيش، أو الوحدات الأخرى من الجيش، وأصبح بمثابة الحرس الوطني للنظام، ولعبت تلك الكتائب دوراً مهماً في سحق المظاهرات ضد النظام⁴³، فأصبح هو يمثل الدولة الليبية، مدعيًا أنه هو قائد قومي وأن الثورة عليه هي ثورة على الدولة الليبية، وبالتالي فإن أعداءه أصبحوا أعداء الدولة الليبية⁴⁴.

2. خلل في تنظيم مواطني الدولة :

لعل أكبر عقبة تواجه الدولة في عملية تنظيم المواطنين هي طبيعة المواطنين الليبيين التي كان لنظام القذافي المطاح به- الذي امتد أكثر من أربعين عامًا- تأثيراً سلبياً على شخصياتهم، وسلوكياتهم، وأسهمت الإنتفاضة وطابعها الدموي في خلق أحقاد، وعداوات بين القبائل التي كانت تؤيد القذافي، وبين تلك التي كانت تحاربه، مما نتج عنه ميل إلى الثأر، والإنتقام، كما أن وجود السلاح في أيدي المواطنين من أجل الدفاع عن أنفسهم، أشعرهم بمزيد من القوة، والغرور، والاستعلاء⁴⁵. فضلاً عما رسخه النظام السابق من

مشاعر عنصرية، أو شوفينية بين السكان في شرق البلاد، وغربها، وجنوبها⁴⁶. كل هذه العوامل مجتمعة أثرت على الشخصية الليبية.

3. الأوضاع الأمنية :

منذ الإنتفاضة وانتشار السلاح ما بين المواطنين وتكوين ما يسمى بالمليشيات المسلحة، لذا يحاول الحكام المؤقتون منذ الإنتفاضة في ليبيا إقناع الآلاف من مقاتلي هذه الميليشيات بالإنضمام إلى الجيش، والشرطة، والخدمة المدنية لمحاولة تفكيك القوات التي يسيطر عليها قادة متنافسون لهم ولاءات لأقاليم معينة، ومازال بقايا مؤيدي القذافي يتآمرون على الدولة، وتطبق القانون بنفسها في مناطق عديدة، وتقيم حواجز على الطرق، وتعتقل مشتبهًا بهم رغم عدم وجود قوة رسمية أو سلطة لهم في البلاد⁴⁷.

4. الأوضاع الاقتصادية والمالية:

تعتمد ليبيا إلى حد كبير على قطاعها النفطي، الذي أمن لها عائدات بنحو 45مليار دولار في 2010، ويمثل نحو 95% من صادراتها، وحقت ليبيا فائضًا في الميزانية عام 2010 بلغ 12 مليار دولار نظرًا لارتفاع أسعار النفط في هذا العام⁴⁸.

ويُقدّر أن بعض الإستثمارات الليبية لم يتم استثمارها باسم الدولة، رغم أنها اعتمدت على أموالها، وإنما استثمرت باسم القذافي، وأفراد عائلته، وبعض أقاربه وأعوانه، وينطبق هذا على إستثمارات الساعدي في إيطاليا، وسيف القذافي في بريطانيا، وسويسرا، وعدد من الدول الأوروبية الأخرى، كما ينطبق على إستثمارات أحمد قذاف الدم في مصر، وسوريا، وبلدان أفريقيا⁴⁹، مما سبب ذلك أزمة في السيولة النقدية في الدولة الليبية مما أضرَ بالاقتصاد الليبي وأثر على معيشة المواطنين في الدولة⁵⁰.

5. العامل الجيوبوليتيكي:

تواجه ليبيا معضلة جيوبوليتيكية عكست ضعف الدولة منذ استقلالها، وتكمن في إفتقاد الدولة نواة مركزية جغرافية، فليبيا دولة مترامية الأطراف تصل مساحتها إلي قرابة مليون و 800 ألف كيلومتر، وهي موزعة جغرافيا بين إقليمين أولهما صحراوي، وهو يشكل غالبية مساحة البلاد، والآخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوسط مما أدى إلى خريطة سكانية مبعثرة، ومتباعدة تميل للتركيز

بجانب الساحل؛ الأمر الذي جعل نواة الدولة، وكثافتها السكانية الأعلى في الأطراف طرابلس، وليس في القلب، ومع ظهور النفط في برقة في الستينيات أصبحت هناك نواتان متنافستان في السيطرة على الدولة، بينما ظل الجنوب يعاني فراغاً سكانياً بسبب غياب بنية المواصلات التي تُقرب بين الأقاليم مما أضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم⁵¹ مما كان لهذه التوزيعة السكانية أثر كبير على توزيع القوى ما بين الاطراف المتصارعة على السلطة فضلا عن سيطرة قبائل معينة تدين بالولاء لاطراف الصراع السياسي الليبي مما يشكل تنافس إقليمي مما يهدد بانقسام البلاد .

6. التدخلات الخارجية الدولية الإقليمية والعالمية:

لا تخلو عملية فشل الدولة بشكل عام من عمليات مُمنهجة من التدخل الخارجي للحد الذي يمكن وصفه بإفشال الدولة وهو ذلك التدخل المقصود منه فشل وإنهيار الدولة، وإن كان ذلك يعد العامل الحاسم في عملية فشل الدول، فالفشل بشكل عام هو أنهيار مؤسساتي داخلي وفقدان القدرة على السيطرة على سيادة الدولة من التدخلات الخارجية، أحيانا نسب فشل الدولة تختلف من دولة إلى الأخرى على حسب النسب الترجيحية لكل عامل على حدة، أحيانا تكون الدولة قوية نسبيا من حيث المؤسسات ولكن هناك رغبة خارجية لإفشال الدولة مثل ما حدث في العراق 2003، وأحيانا يكون هناك أنهيار مؤسساتي داخلي وتدخل خارجي مُمنهج للفشل وإضعاف قدرة الدولة تظهر هنا الأشكالية في فشل الدولة بمساعدة العوامل الداخلية والخارجية للدولة وإبرز مثال على ذلك الدولة الليبية كما تناول الباحث من حيث عوامل الضعف الداخلية فيما سبق، ويزداد الوضع خطورة لدى الدولة الليبية بفعل التدخلات الإقليمية والعالمية من القوى الصاعدة والقوى الكبرى في النظامين الإقليمي والعالمي بالقوة العسكرية او دعم الكتل المتصارعة بالسلاح والدعم في المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية والتي تساعد بشكل رئيسي على تمدد الصراع الليبي وإنهيار الدولة الليبية⁵².

مما سبق يمكن استنتاج ثلاث أسباب رئيسة لتدهور الأوضاع في ليبيا بعد القذافي⁵³ :

- انتشار الأسلحة في أيدي الجماعات والميليشيات مع عدم قدرة الجيش الوطني الليبي أو الحكومة على السيطرة على ذلك الوضع، أو إقناع تلك الميليشيات بتسليم أسلحتها.

- عدم وجود حياة سياسية مما أفرغ البلاد من الكوادر السياسية المؤهلة لقيادة ليبيا في تلك المرحلة الانتقالية الصعبة، والأهم هو عدم وجود قوة عسكرية وطنية تقوم بحماية المصالح الوطنية الليبية مما أدى إلى وجود جماعات مسلحة عديدة كلاً يدّعي أنه صاحب الشرعية.

- عدم وجود دور فاعل من جانب المجتمع الدولي، ودول الجوار العربي إزاء الوضع في ليبيا بعد سقوط القذافي على إعتقاد أن سقوطه هو نهاية المشكلات الليبية والتدخل الخارجي السلبي لتمديد الصراع في الدولة الليبية.

لذا فإن هذه الاختلافات وعوامل التناحر والتباينات الداخلية ، لم تكن لتتجح وحدها في تعطيل استقرار ليبيا سياسياً، ما لم تجد تلك العوامل بيئة خارجية حاضنة، سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي، إذ يوجد إنقسام يصل إلى حد التعارض في حسابات وتقديرات الدول المنخرطة في الملف الليبي، خصوصاً من منظور المصالح والتهديدات، وقد لعب هذا التعارض دوراً مهماً في تعطيل المسار السياسي والحل السلمي لحل الازمة الليبية .

خاتمة:

لذا فشل الدولة بشكل عام هو ناتج للكثير من الظروف والعوامل التي أدت إلى عملية الفشل في إدارة موارد الدولة ومؤسساتها وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ولما كانت القارة الأفريقية أكثر دول العالم تعرضاً للفشل والهشاشة والضعف بفعل العديد من العوامل والظروف التي عانت منها هذه القارة من الاستعمار والنهب والإستغلال في الفترات الزمنية المختلفة حتى ما بعد الاستعمار وإستغلال القوى الكبرى لدول القارة الأفريقية بالتبعية والتدخل في شئونها الداخلية، ولعل أبرز مثال توضيحي على ما تعاني منه دول القارة الأفريقية من ويلات الفشل والضعف المؤسسي والأنيهار هو الدولة الليبية حيث ورثت الدولة الليبية من الاستعمار الضعف والهشاشة والحكم القائم على القبلية والعشائرية واستمر الوضع المتأزم حتى عشية إندلاع الانتفاضة الليبية التي جلبت على الدولة الليبية العديد من الأزمات الداخلية والخارجية، فالدولة الليبية منذ العهد السنوسي ومن بعده القذافي فقدت المؤسسية وبنيت على شخصية القائد الحاكم ولذا فقدت عدالة التوزيع القائم على القبلية والعشائرية المقربة للقائد وذلك أنعكس على التقسيم الجغرافي للدولة الليبية مترامية الأطراف

ما بين الشرق والغرب والجنوب، هذا التقسيم العبثي ساعد على المزيد من التوترات ما بعد الانتفاضة الليبية في فبراير 2011 وساعد على التدخل الأقليمي والعالمي في شئون الدولة الليبية مما أدى إلى إنهيارها وفشل الدولة الليبية.

الهوامش:

1. Besley, Timothy and Persson, Torstein (2011), **Pillars Of Prosperity: The Political Economics Of Development Clusters**, Princeton university press, Princeton, New Jersey.
2. Lambach, Daniel, Johais, Eva, and Bayer, Markus (2015), **Conceptualizing State Collapse: An Institutionalist Approach**”, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1299–1315.
3. محمود صالح (2020): دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة: دراسة تحليلية تطبيقية على بعض الدول الأفريقية، رسالة ماجستير، (جامعة أسبوت: قسم العلوم السياسية والإدارة العامة) ص : 44
4. De Siqueira, Isabel Rocha (2014), **Measuring and managing ‘state fragility’: the production of statistics by the World Bank, Timor-Leste and the g7+**, Third World Quarterly Journal, Vol 35, No. 4, pp. 268-283.
5. Kamrava, Mehran (2016), **Fragile Politics: Weak States in The Greater Middle East**, School of Foreign Service in Qatar, Center For International and Regional Studies, Georgetown University, Oxford University Press, New York.
6. أبو عمرة، رنا (٢٠١٦)، **مأزق الخصوصية وعوامل الإنهيار في مؤشر الدولة الفاشلة**، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥١، العدد ٢٠٤، ص١٩-٢٣.
7. OECD (2008), **Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide**, JRC: European Commission.
8. Kamrava, Mehran (2016), **Fragile Politics: Weak States in The Greater Middle East**, opcit.
9. Migdal, Joel (1988), **Strong Societies And Weak States: State – Society Relations And State Capabilities In The Third World**, University Press, Princeton.
10. Iqbal, Zaryab and Starr, Harvey (2016), **State Failure in the Modern World**, Stanford Security Studies, An Imprint of Stanford University Press, Stanford, California.
11. De Siqueira, Isabel Rocha (2014), **Measuring and Managing fragile States Quantification and Power**, Published PHD Thesis, King College, London.
12. Helman, Gerald B. and Ratner, Steven R. (1993), **Saving Failed States: How The United Nations Let Countries Fall Apart – and How It Needs to Adapt If It Wants to Put Them Back Together**, Foreign Policy, Originally Published in The Winter (1992 – 1993), Issue of Foreign Policy, March 3, 2017.
13. Helman, Gerald B. and Ratner, Steven R. (1993), **Saving Failed States: How The United Nations Let Countries Fall Apart – and How It Needs to Adapt If It Wants to Put Them Back Together**, Foreign Policy, Originally Published in The Winter (1992 – 1993), Issue of Foreign Policy, March 3, 2017.
14. Patrick, Stewart (2011), **Weak Links: Fragile States, Global Threats and International Security**, Oxford University Press, New York.
15. Kamrava, Mehran (2016), **Fragile Politics: Weak States in The Greater Middle East**, opcit.
16. DFID (2005), **Why We Need To Work More Effectively in Fragile States**, Department For International Development, London, pp.1–27.
17. Rotberg, Robert I. (2004), **When States Fail: Causes and Consequences**, Princeton University Press, New Jersey.

18. World Bank, (2005), **Concept Stage Public Finance for Service Delivery**, Project Information Document (PID), Washington, pp. 1-27.
19. محمود صالح (2020): دلالات الثبات والتغير في مؤشرات الدولة الفاشلة: دراسة تحليلية تطبيقية على بعض الدول الأفريقية، رسالة ماجستير، مرع سبق ذكره ، ص : 64
20. نفس المرجع السابق، ص: 65
21. Carment, David, El-Achkar, Souleima, Prest, Stewart and Samy, Yiagadeesen (2006), **The 2006 Country Indicators for Foreign Policy: Opportunities and Challenges for Canada**, Canadian Foreign Policy Journal, Vol 13, Issue 1, pp.1-35.
22. Carment, David, Prest, Stewart, and Samy, Yiagadeesen (2009), **Security, Development, and The Fragile State: Bridging The Gap Between Theory and Policy**, 1st Edition, Routledge Studies in Intervention and State-building, Taylor & Francis Group, New York.
23. عمرة، رنا (٢٠١٦)، **مأزق الخصوصية وعوامل الإنهيار في مؤشر الدولة الفاشلة**، مرجع سبق ذكره.
24. عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠٠٨)، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، النظم الإفريقية نموذجًا**، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ص : 110-114
25. نفس المرجع السابق، ص: 115
26. عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠٠٧)، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة مدبولي)
27. Olowu, Dele and Chanie, Paulos (2016), **State Fragility and State Building in Africa: Cases From Eastern and Southern Africa**, Springer International Publishing, United Nation University Series on Regionalism, Switzerland.
28. Kim, Jiyoung (2015), **Aid and state transition in Ghana and South Korea**, Third World Quarterly Journal, Vol 36, Issue 7, pp. 1333-1348.
29. عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠٠٧)، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، مرجع سبق ذكره
30. يومدين، عربي (٢٠١٩)، **تحول أنماط النزاعات في إفريقيا: العوامل والتأثيرات**، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٤٢، ص ٤٠-٥١.
31. عبدالرحمن، حمدي حسن (٢٠٠٧)، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، مرجع سبق ذكره ، ص: 162
32. المرجع السابق، ص : 165
33. المرجع السابق، ص: 165
34. المرجع السابق ، ص: 166
35. أحمد موسى بدوي (يناير 2016): **مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهابات التحول الديمقراطي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات)، ص ص : 68-70
36. - بيان مجلس الوزراء المصري (فبراير 2020): **الازمة الليبية ما بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية)، ص ص : 42-43.
37. - سامح راشد (صيف 2019): **مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 187) ص ص : 94-95
38. - الصواني. يوسف محمد جمعة، (2013): **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)، ص: 13
39. -Frederic Wehrey and Jalel Harchaoui, **How to Stop Libya's Collapse**, Foreign Affairs, 7 January 2020, P: 77 .<https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2020-01-07/how-stop-libyas-collapse>
40. -ibid. P: 77
41. - أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، موقع قناة "العربية"، 20 يناير 2020. <https://bit.ly/30KLuTL>
42. - سامح راشد (صيف 2019): **مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة**، مرجع سبق ذكره.
43. - بوطالب محمد نجيب (2011): **الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربه سيكيولوجية للثورتين الليبية والتونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وابحاث)، ص: 22.
44. - Myers .Christine, (2013): **Tribalism and democratic transition in Libya: Lessons from Iraq**, (pepperdine university: Global tides,7(5), P: 96.
45. - الصواني. يوسف محمد جمعة، (2013): **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 45-49.

46. -International Crisis Group (2011). Popular protest in North Africa and the Middle East (v): Making Sense of Libya. **Middle East/North Africa Report**, P:84.
47. - بيومي .محمود (يونيو 2014): الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف،(منتدى البدائل العربي للدراسات: تحليلات دورية)، ص : 111.
48. - محفوف . محمد (2014): التعايش من منظور مختلف،(**جريدة الرياض**: النسخة الإلكترونية، العدد 16710، 25 مارس)،ص : 158.
49. - حنفي .خالد (يناير 2014): دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: **مجلة السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية)،ص ص : 99-101.
50. -Abdel hafez. Manal,(2015): **Lessons from the arab spring : path ways to democracy after revolution in Tunisia, Egypt and Libya**,(New York: city university),P: 169.
51. حنفي ،خالد على(يوليو 2014): تكيف أم فوضى: اختبار عدم الاستقرار في مراحل ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **ملحق اتجاهات نظرية**، العدد 197، المجلد 49)،ص: 124 .
52. حنفي .خالد (يناير 2014): دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مرجع سبق ذكره ، ص 108
53. - زقاع. عادل و منصوري. سفيان (2017): الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية،(مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة سياسات عربية**)،ص: 171.